ثنائية الاقتصاد والسياسة في فلسفة كارل ماركس
The dualism of economics and politics in Karl Marx's philosophy

د. بلقاسم بن شعيب [1]
[1] كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة
[1] جامعة عمار ثليجي ، الأغواط (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2021-06-27؛ تاريخ المراجعة : 2022-01-28 ؛ تاريخ القبول : 2022-03-31

ملخص :

يبنى الفكر الماركسي على التماهي المزدوج بين الفكر الاشتراكي الاقتصادي الاجتماعي، والفكر الاجتماعي السياسي بهدف خدمة المصالح السياسية والمجتمعية انطلاقا من منظور قوة الدولة الفاعلة، وكذا المجتمع المدني على أساس ديناميكي ذو التوجه نحو مركزية الاقتصاد المدعم، وهو ما جعل من ماركس ينظر بعين سلطة الدولة في القرار السياسي الاقتصادي، لأن الصراع هو صراع مادة، يضبط سياسيا بتصرف سلطة الدولة المهيمنة على الاقتصاد الاشتراكي ذو الإفرازات التاريخية التي كثيرا ما زاوجت بين النظام البورجوازي والبروليتاري وتخلت عن الدعم المؤسس للفردانية الضاربة في المجتمع الليبيرالي الرأسمالي، ذاك ما جعل ماركس يؤسس لثنائية اقتصادية سياسية بمفهومها العام، وهنا يمكن أن نصل إلى ازدواجية اقتصادية سياسية محايثة للسلطة السياسية في إطار المفهوم الدغماطيقي الذي يتبع الفكر الاجتماعي في المؤسسات الإنتاجية من أجل إدماج الطبقة العمالية الكادحة وفق عقد اجتماعي يشترك فيه الجميع على نهج خدمة الجميع للجميع. وهو بعد ماركسي مادي، تصنع فيه الدولة الاقتصاد بالتسيير المالي الهادف لإضفاء نوع من التوازن بين مركزية السلطة السياسية في الصناعة الاقتصادية الاشتراكية، وهو السبيل الأسمى للفلسفة الماركسية البناءة.

الكلمات المفتاحية : كارل ماركس؛ الاقتصاد؛ السياسة؛ البروليتاريا؛ البورجوازية.

Abstract :

Marxist thought is based on the dual indulgence of socialist socioeconomic and socio-political thinking with a view to serving political and community interests from the perspective of State actors,alsothe civil society on a dialectic basis that is oriented towards the centralization of the subsidized economy, and this has led Marx to consider the political and economic decision with the authority of the State,asthe conflict is a matter conflict,politically controlled by the authority ofthedominant state over the socialist economy with The historical secretions that often intermingled the bourgeois and proletarian systems and abandoned the founding support for thesingularity of the liberal capitalist society, and thatis what made Marx establish a political economic dichotomy in its general sense ;here we can reach a political economic duality that is aligned with political authority within the framework of the didactic concept of social thought in productive institutions in order to integrate the hard-working class in accordance with a social contract in which everyone shares the approach of serving all.It is a physical Marxist dimension, in which the State manufactures the economy through financial management aimed at balancing thecentrality of political authority in the socialisteconomic industry, and it is the supreme path of constructive Marxist philosophy.

Keywords : Karl Marx ; Economics ; Politics ; Proletariat ; Bourgeoisie

I- تمهيد :

تتّضح معالم الفلسفة الماركسية في الجذور الهيغيلية المولدة لها في الواقع السياسي والاقتصادي، إذ تعتبر الفلسفة الماركسية فلسفة شمولية تتجاوز صراع الأفكار الهيغيلية إلى صراع المادة والطبقات الماركسية، فالسياسة لها علاقة بمفهوم الدولة، تلك الدولة التي لابد لها من وجود فعلي عملي يتعدى وجودها النظري المتمثل في صراع الأفكار بالمفهوم الهيغيلي، وعليه استوجب عقلنة الدولة تماشيا مع المصالح المادية للأفراد والمجتمعات والمتمثلة أساسا في السلطات التشريعية والتنفيذية

والتمثيلية التي لها صلة وثيقة بسيادة الدولة وسلطتها فعليا في المجال العام، وبما أن السياسة لا تنفصل عن الاقتصاد ككتلة ترابطية، فإن الاقتصاد عند ماركس هو الآخر له قراءة وأسس مبنية على المادة بصورتها الجدلية التاريخية لما لها من علاقة بالإنسان وبالطبيعة وبالمجتمع المدني، وبما أن الاقتصاد الماركسي هو اقتصاد شيوعي اشتراكي اجتماعي، فإنه بالأساس يتوجه صوب المنفعة العامة، فهو عملي أكثر مما هو تنظيري يتجلى في تلك الروابط بين الإنسان والعمل، والإنتاج والوسائل وقوى الإنتاج وهامش الربح وفرص العمل فكلها لها ضوابط قانونية وتسيير سياسي يتماشى مع الذهنيات العامة والخاصة على أساس التوزيع العادل للثروات وفق ما يخدم الصالح العام. ومنه نطرح الإشكال الآتي: كيف يمكن ضبط الجوانب السياسية بالجوانب العملية المادية الاقتصادية عند كارل ماركس؟ وكيف تجاوز كارل ماركس الطرح الإيتيقي للاقتصاد والسياسة إلى طرح عملي موضوعي مادي يؤدي إلى اقتصاد وسياسة تتوافقان على التيار المادي الاشتراكي الاجتماعي؟ وما علاقة المجتمع المدني بفلسفة الاقتصاد والسياسة عند كارل ماركس؟

من ذلك يمكن أن نبين مختلف الفرضيات المطروحة والتي تتضح معالمها حول كيفية تماهي الاقتصاد مع السياسة في الفكر الماركسي وكذا ضرورة وجود النظام الاقتصادي الاشتراكي كبديل لليبيرالية الرأسمالية التي ذاقت منها الشعوب ذرعا لما لها من سلبيات استغلالية على الفرد والمجتمع. كما يهدف هذا البحث إلى استقراء الاقتصاد الماركسي وضرورة القطيعة بينه وبين السياسة آنذاك لما لها من انعكاسات عليه، ويكون ذلك بضرورة المراهنة على الوقائع السياسية من حقب استعمارية وثورات، وبما أن الاقتصاد والسياسة مترادفان في الفلسفة الماركسية في العديد من البحوث والمقالات الأكاديمية والجامعية التي خاضت في موضوع الفلسفة الماركسية بإسهاب كمفكري مدرسة فرانفورت النقدية مثلا "يورغن هابرماس"، "حنة أرندت" "هربرت ماركيوز"، "سيلا بن حبيب"، "إكسيل هونيث"، ...الخ وأتباع الماركسية الجدد أو المحدثين وثلة من الفلاسفة العرب والمسلمين كـ"مالك بن نبي" و"عبد الوهاب المسيري".

2. الاقتصاد عند كارل ماركس: (L'économie pour karl marxe**) :** لا يمكن سلخ العلاقة بين الاقتصاد وثوابته المبنية على التاريخ والجدل عند كارل ماركس Karl Marx (1818- 1883م)*، فالاقتصاد الماركسي هو اقتصاد تتفاعل فيه الصورة المادية بالصورة الجدلية بالصورة التاريخية وكل ذلك لا يحقق أهدافا فعلية إلا بوجود الإنسان كذات فاعلة في الحياة الإنتاجية فعلا وعملا لا فكرا وتصورا، وعليه فإن الفكر الاقتصادي الماركسي فكر يتجلى في الجدل «بصورته المادية، في مخالفته للجدل الهيغلي الروحي، وتنقسم إلى قواعد منها: المادية الجدلية والمادية التاريخية، وهما صلب الفهم الماركسي للحياة والواقع والإنسان والتاريخ» (المحمداوي، 2015).

تعتبر بذلك البنية المجتمعية هي الشرارة الأولى لبناء الاقتصاد، فحاول ماركس بذلك أن يتجاوز العقل الاقتصادي منه إلى العقل المادي، أو بالأحرى أن يتجاوز الطرح الهيغلي المثالي إلى طرح أكثر تقبلا في الحياة المادية التي تخص البشر ومرجعيتها صراع الطبقات الدائم على المادة الموجودة مهما كان نوعها وفائدتها على الفرد أو على المجتمع.

وهو ما يسميه بالمادية التاريخية (Matérialisme historique)**، «والتي تعتمد على ما تنتجه التغيرات في قوى الإنتاج من ملاءمة أو تجاوز مع علاقات الإنتاج، وتعني قوى الإنتاج، علاقة الإنسان بالطبيعة وأدواتها، أما علاقات الإنتاج

* كارل ماركس Karl Marx (1818- 1883م): ولد كارل ماركس في شهر ماي من عام 1818م بألمانيا من عائلة بورجوازية، كان يهوديا في الأصل ثم اعتنق الديانة المسيحية البروتستنتية تأثر ماركس بهيغل وأسس ما يسمى بالمادية الاقتصادية، وكان له علاقة بالمفكر الاقتصادي فريدريك إنجلز وحررا معا البيان الشيوعي سنة 1948م، توفي كارل ماركس عام 1983م.

** المادية التاريخية (Matérialisme historique): هي تلك التطورات البشرية المجتمعية التي اعتمد عليها ماركس منهجيا للبحث عن العلاقة التاريخية التي تربط مختلف المجتمعات والتي حاول "ماركس" أن يستمد منها المنهج التاريخي الذي هو ضروري في العلاقة المادية بالتاريخ البشري على العموم، وذلك يكون بموضوعية مطلقة تحايث الواقع المادي الاجتماعي.

فتعني علاقة الإنسان بغيره وفق رابطة العمل وطبيعته، وكل ذلك في إطار فهم سيرورة التاريخ، وإمكان التخلص من التفاوتات لإنجاز مشروع الشيوعية العلمية» (المحمداوي، 2015، صفحة 156).

ومنه يتضح أن دعائم الاقتصادي الماركسي هي في الأصل مجموعة علاقات متشابكة براغماتية تتخذ من وسائل الإنتاج والعمل ومجموعة الفوائد والأرباح كنسق اقتصادي يحركه الإنسان في الميدان العملي حيث تصطدم مصالحه بمصالح غيره فيبحث عن المادة وفق ضوابط قانونية تحدد سلفا بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، «ونتيجة لذلك، نجد كارل ماركس يحدد التركيبات الاقتصادية الاجتماعية تاريخيا بخمس هي:

1- المجتمع البدائي. 2- العبودية. 3- الإقطاعية.4 - الرأسمالية.5 - الشيوعية، وأولى مراحلها الاشتراكية»
(المحمداوي، 2015، صفحة 157).

فالاقتصاد هنا عند "كارل ماركس" هو اقتصاد يمس الجوانب المصلحية للأفراد والجماعات وفق منظور تداخلي يجمع العمال البسطاء بأعمالهم المنطوية وفق عقود قانونية وتجارية تحدد أدوارهم وأعمالهم على أساس قيمة العمل ونوع العمل المعطى وفق عوامل مشتركة تحددها الدولة على أساس النظام الموجه من طرفها وفي ذلك نجد "كارل ماركس" يقول: «إن المراحل المختلفة لتطور تقييم العمل تمثل بالضبط أشكالا مختلفة للملكية. وبكلام آخر فإن كل مرحلة جديدة لتقسيم العمل تحدد كذلك علاقات الأفراد فيما بينهم بخصوص مادة العمل وأدواته ومنتجاته» (المحمداوي، 2015، صفحة 156).

يتمخض عن الاقتصاد الماركسي وجود تيارات شعبوية ذات تفاعلات كلاسيكية كتلك التي تجلت في الأنظمة الاقتصادية الدينية الثيوقراطية أو كتلك التي كانت إقطاعية أو زراعية عمالية أو ملكية فردية. فكل تلك الأنظمة السائدة كانت أنظمة اقتصادية استوجب تجاوزها بنظام اقتصادي اشتراكي اجتماعي يحافظ على العدالة القاعدية لرؤوس الأموال ويفصل في تنظيم سوق الأعمال ويضع منهجا قويما لتدخل الدولة في الثروة الاقتصادية العامة. وهنا يطرح التساؤل الآتي: «هل للاشتراكيين ولليبيراليين المساواتيين نفس الرؤية للعدالة ما داموا ينخرطون جميعا في الدفاع عن المساواة المادية؟ الجواب هو بالإيجاب بالنسبة لبعض اتجاهات الفكر الاشتراكي. فلا يبدو الفارق كبيرا بين ما يقترحه "دوركين"* (Ronald dworkin 1931- 2013) من نظريته في المساواة في الموارد وبين بعض النظريات الاشتراكية المتعلقة بمسألة العدالة التعويضية وهي التي تعتبر هي الأخرى توزيعا يراعي التباين بين التطلعات ويكون مستقلا أيضا عن المخصصات [أنظر مثلا: Diquaumro 1983, Carens 1985] على نفس المنوال لا يبدو أن هناك فروقا كبيرة بين التصور الليبيرالي لديمقراطية المالكين، أو مجتمع ما يبين الأسهم ويعي النماذج من اشتراكية السوق التي تهدف هي الأخرى إلى تطبيق أكبر مستوى ممكن من المساواة على صعيد ملكية موارد الإنتاج وتواصل في نفس الوقت الاعتماد على آليات اقتصاد السوق في توزيع السلع والخدمات» (كيملشكا، 2010، صفحة 217، 218).

لا يكتفي "كارل ماركس" من صنع اقتصاد بديل للاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل يسعى إلى خلق روح اقتصادية أكثر واقعية من ذي قبل، وفي ذلك نجده يحافظ على الاندماج الاجتماعي حيث يضع ماركس لذلك منهجا اقتصاديا تتوارثه الأجيال عبر أسس اجتماعية واقتصادية مادية وبشرية لها علاقة بالإنسان وبالمجتمع وبالدولة كنظرية فائض القيمة مثلا والتي حدد لها:

«1- قوى الإنتاج تتألف من أدوات الإنتاج وهي الأدوات التقنية التي يستطيع بواسطتها الإنسان إنتاج الخيرات المادية، وبصفة عامة فهي الجهد العضلي والفكري المبذول، وهذه الأدوات هي التي تحدد مدى تطور مجتمع من المجتمعات.

2- موضوعات العمل وهي تلك الموارد الطبيعية، أو تلك الناتجة عن الصناعة مثل المعادن.

* "دوركين" (Ronald dworkin: هو فيلسوف ومفكر أمريكي، خاض في عدة مسائل فكرية واجتماعية وقانونية فهو محامي وفيلسوف واجتماعي عمل أستاذا في جامعة نيويورك واكسفورد ولندن، توفي سنة 2013.

3- البشر وهي تلك الإمكانيات البدنية والذهنية والمهارة التي تمارس على موضوعات العمل أي العمل بواسطة أدوات العمل لإنتاج الخيرات المادية» (حاروش، 2012، صفحة 343).

لم يكن بإمكان "ماركس" أن يؤسس لحياة اقتصادية يتخلى فيها عن دور الإنسان في العمل والتسيير معا بما يملك من قدرات مادية وبشرية تجعله يحتوي العوامل الأخرى لكسب رهان المعركة الاقتصادية لذاته، ويربط "ماركس" العوامل الاقتصادية بالعوامل التاريخية إذ «تعتبر المادية التاريخية جزء أساسي في الفلسفة الماركسية اللينينية، وعلم فلسفة المجتمع، ونظرية علم الاجتماع بصفة عامة، أما أسلوب الماركسية فهو المادية الجدلية (le matérialisme. Dialictique) التي تجمع الحل المادي للمسألة الفلسفية الأساسية وبين الجدل، وهو علم القوانين العامة لتطور ظواهر الواقع الموضوعي وعملية المعرفة» (إبراهيم، 2011، صفحة 189).

2. 1. الاقتصاد الماركسي بين واقع المادية التاريخية واختزال النظام الرأسمالي: تعتبر إذن المادية التاريخية (historique Matérialisme) من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نتاج الصراع الطبقي أو المادي بشتى أشكاله وصوره المجتمعية ولا أدل على ذلك من وجود صياغة القوانين المتعارف عليه في المجتمع البديل الناشئ حديثا. «والحال أن ماركس يعلن: لم يكن تاريخ كل مجتمع إلى أيامنا هذه غير تاريخ صراع الطبقات، فالتاريخ لا تكونه الأحداث السياسية. وكل حياة سياسية هي وهم. حقا لقد كانت هنالك دول وتوجد دول الآن، إلا أنه ما من واحدة كانت أو هي كما تبدو أو تدعي أنها كذلك، إلا أنها شيء آخر، تفسير ظواهري صرفا لسيطرة طبيعية. وبالتالي لا يمكن أن تقوم النظرية السياسية إلا على نقد هذا المظهر وإيضاح ما هي الدولة حقا في الواقع» (توشار، 2010، صفحة 805).

فرضت طبيعة الصراع بين الأنظمة الاقتصادية الغربية الرأسمالية وبين الأنظمة الاشتراكية الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي وجود هوة مباشرة بينهما على أساس التعاون الاجتماعي والسياسي بين الأفراد والمؤسسات. «وهكذا استخرج ماركس من قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي نتيجة مفادها حتمية الثورة الاشتراكية، فإن تدمير القوى المنتجة في أثناء الأزمات الاقتصادية واحتلال الأسواق الجديدة وزيادة استغلال الأسواق القديمة لن تحول عن الأزمة الأكثر شمولا والأكثر تدميرا، واشتداد الفقر يثبت أن علاقات الملكية الرأسمالية أخذت تتعارض مع نمو القوى الإنتاجية، ولا يصبح بمقدار البورجوازيين أن يضمنوا بقاء عبيدهم (البروليتاريا) في براثن عبوديتهم» (مهنانة، 2012، صفحة 123).

يخلص "ماركس" بهذا إلى أن النظام الرأسمالي كان له نوع من الاستغلال التجاري والصناعي وسلب للذات العاملة وحقق نوعا من اللاتوازن في الإنتاج وفي التوزيع فكان لزاما الابتعاد عنه والتوجه نحو اقتصاد بديل يكون أضمن لحقوق الجماعات الفاعلة اقتصاديا في المجتمع ألا وهو النظام الاشتراكي الاجتماعي، ويبين ذلك في قوله: «يدخل الناس أثناء عملية الإنتاج في علاقات محددة ضرورية مستقلة عن إرادتهم، تلك هي علاقات الإنتاج، وهي تتطابق مع قواهم المنتجة، ومجموع علاقات الإنتاج هذا يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه البناء فوقي حقوقي وسياسي تطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي» (ماركس، دت، صفحة 7، 8).

يحذو "ماركس" حذو التحرر من الأنظمة الاقتصادية الفاشلة، تلك التي راح ضحيتها المجتمع بفعل تصور ذاتي مفبرك لمفهوم الدولة وكذا دور الاقتصاد فيها وهنا تساءل الماركسيون: «هل يستطيع الإنسان الذي يعيش في مجتمع مقسم إلى طبقات أن يعلوا على المصالح الطبقية؟ ليس في المجتمع الطبقي أناس خارج الطبقات، فلا يمكن للفرد أن يعيش في مجتمع وأن يكون متحررا منه، ولا يستطيع الإنسان إلا أن يعتبر نفسه حرا بهذا المعنى ولكنه لا يمكن في الواقع التحرر من المصالح الطبيعية في المجتمع الحديث، فإن فكرة مثل هذه الحرية ما هي إلا وهم بورجوازي» (النشار، 2012، صفحة 212).

أدى تغير الأنظمة الاقتصادية إلى تغيير هامش الأرباح بين المؤسسات الاقتصادية والتي عمادها طبقة البروليتاريا والتي حسب "ماركس" كانت مظلومة خاصة بالنسبة لها كذوات فاعلة وعاملة أدى الصراع الطبقي إلى تهميشها واستغلالها واستلابها ، وهذه النظرة يماثلها " يورغن هابر ماس " هو الآخر وبين هامش الأرباح المضافة لأرباب العمل دون عدالة المساواة أو عدالة اجتماعية. « ويحاجج بالقول بأن البروليتاريا بوصفها بروليتاريا قد تلاشت، وعلى الرغم من أنها مازالت

تشكل القسم الأعظم من القوى التي تسهم في عملية الإنتاج، إلا أن أوضاعها لم تنته إلى الحرمان الذي توقعه ماركس لها، وكانت النتيجة أن غاب الوعي الطبقي، لا سيما الوعي الطبقي الثوري، عند الشرائح الأساسية من الطبقة العاملة اليوم» (بوتومور، 2011، صفحة 134).

أصبحت الطبقة العاملة أكثر استغلالا وأقل ربحا بالنسبة لبقية الطبقات المجتمعية الأخرى فأدى ذلك إلى نوع من الاستغلال السلبي لطاقاتها المعنوية ولحقوقها المادية وتكون بذلك الطبقات الكادحة قوة في العمل لا قوة في المال وهنا نجد "هربرت ماركيوز" (herberte Marcuse 1898- 1979) يقول: «إن البورجوازية والبروليتاريا ما تزالان إلى اليوم الطبقتين الرئيسيتين في العالم الرأسمالي. ولكن تطور هذا العالم قد شوه بنيتهما ووظيفتهما إلى حد أنهما عادتا تبدوان من وجهة نظر التاريخ عامل التحول الاجتماعي اليوم» (ماركيوز، 1973).

أدى ظهور أنظمة على حساب أنظمة اقتصادية أخرى أمرا هينا في العصر الحديث نظرا للظروف السياسية والاجتماعية القاهرة وللتحولات الجغرافية وكذا نظرا للتقدم العلمي والوعي المجتمعي الذي قضى على كل العوامل الأنانية واللاأخلاقية في ميدان الأنظمة الاقتصادية والتي أدت إلى اللامساواة بينهم. « وللماركسيين اعتراضات عديدة على فكرة المساواة الحقوقية تتمثل الأولى – كما سبق وأن رأينا – في أن الحقوق المادية بين المجتمع ذات آثار غير متساوية على الجميع، لأنها لا تأخذ في الاعتبار إلا عددا محدودا من وجهات النظر التي تعتبرها أخلاقيا ذات أهمية. ولكن هذه الحجة ضعيفة» (كيملشكا، 2010، صفحة 222).

يتمثل الاهتمام الماركسي بأطياف المجتمع كوسائل مادية تحقق غايات تنافسية مالية وتجارية لا تعدو أن تكون في خدمة الصالح العام دون سواه.

«لقد رأى ماركس أن المجتمعات كلها ماعدا الشيوعية تمر بصراع طبقي لأن التملك الخاص هو ديدن هذه المجتمعات وبالتالي حاول الملاك وأصحاب العمل أن يسيطروا على المجتمع وأن يدخلوه بأفكار وهمية تبريرية غايتهم منها أن تبقيهم في مكانتهم، فنشأت الأيديولوجيات كمبرر لهم، مما أدى إلى أن يكون هناك اغتراب في المجتمع، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد السياسي والفكري» (مؤلفين، 2014، صفحة 201).

لقد اتخذ ملاك العقارات والأراضي الزراعية وكبار التجار ثروتهم حسب "ماركس" سبيلا إلى نفوذهم السياسي والاقتصادي من أجل الاستغلال والسيطرة وتلك أهداف الغاية منها الاستحواذ على الطبقات العمالية دون النهوض بالمجتمع والدولة دون أي تحقيق أهداف فردية خاصة طبقية تخفي وراءها خداع المجتمع وفي ذلك يبدوا أن: « المجتمع في نظر "كارل ماركس" ليس سوى جزء من العالم المادي، كما أن الفرد ليس سوى جزء من الطبيعة، وأنه النتاج الأسمى لها من حيث إنه ذو وعي وباستطاعته تكوين علاقاته من خلال وعيه ونشاطه ولغته. وقد تكون لغة قديمة قدم الوعي، فاللغة هي الوعي العملي الموجود أيضا من أجل البشر الآخرين، وهي حالها حال الوعي إنما تنشأ لحاجتنا لها من ضرورة التعامل مع الناس، وهذا ما يميز الإنسان عن الحيوان الذي ليس له علاقة مع أي شيء يسبب عدم امتلاكه للوعي، وهكذا فإن الوعي منذ البداية نتاج اجتماعي وهو سيبقى كذلك ما بقي البشر» (انجلز، 1976، صفحة 39).

فرض الإنسان حضوره وسيرورته عبر اللغة التي يدافع بها عن وجوده، وبما أن وجوده مادي في الأصل كان لا بد من أن يرتقى بذلك الوجود العملي إلى عالم المادة وهو عالم تلتقي فيه الأضداد المتصارعة على النفوذ وعلى البقاء من أجل إثبات الذات اقتصاديا فسياسيا. «على هذا النحو تتفهم المادية التاريخية الأفكار وتوليها عنايتها بوصفها وثائق، وتعتبرها باحثة عن ظروفها وشروطها، فتتخذ نقطة انطلاقها من الناس العاملين في حياة الواقع، ولمعرفة تطور حياتهم الاجتماعية يكون من الممكن فهم أفكارهم، فليس للأخلاق ولا للدين ولا للغيبيات تاريخ مستقل لأنه لا تاريخ إلا تاريخ الإنسان فالحياة هي التي تحدد الوعي، وليس الوعي هو الذي يحدد الحياة» (لوفافر، 1972، صفحة 141، 142).

يشير "كارل ماركس" في كتابه: (رأس المال Capitalisme)* إلى البضاعة والنقد كأحد القطاعين المهمين في الاقتصاد كونهما يلبيان الحاجيات الضرورية للمجتمعات انطلاقا من القيمة ومقدارها.

إذ يميز "ماركس" بين قيمتين أساسيتين في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية وتجند القيمة المادية باعتبارها تعكس إيجابا على مردودية التفاعلات الصناعية والاقتصادية للمجتمع، وكل ذلك لا يتأتى إلا «بالطاقة الطبيعية لقوى الإنتاج – بما فيها العمل البشري – وضغط الحاجات الذي سوف ينتهي بالانفراج على نمو حر في المجتمع الشيوعي الذي يتحدد بالمبدأ التالي :لكل شخص بحسب حاجاته. يتمتع هذا الفكر بقوة سجالية وسياسية لا نظير لها، ذلك لأنه يهاجم النزعة الأخلاقية عند محبي البشرية. (les philanthropes) من الإصلاحيين والطوباويين في وقت واحد، ولأنه يعمل أساسا على تركيز دلالة الفعل السياسي بين أيدي نخبة ثورية مضادة (contre-élite révolutionnaire)» (تورين، 2010، صفحة 114).

2. 2. التجاوز الماركسي للدين: يفصل "ماركس" ويتعالى عن أية نزعة أخلاقية أو دينية تحول بين الإنسان والمادة في المجتمع والاقتصاد على حد سواء، فلا سبيل لبناء اقتصاد متكافئ إلا عبر تغلب المادة بوسائلها الإنتاجية وتحررها الكلي من المبادئ والأخلاق العامة، كما يعتبر "ماركس" الصراع بين الطبقات من إحدى الفرص المتاحة لإحقاق نوع من الاستمرارية بين الطبقات العاملة والمالكة وأرباب العمل إذ نجده في افتتاحية (البيان الشيوعي) يقول: «إن تاريخ المجتمعات كلها حتى يومنا هذا لهو تاريخ الصراع الطبقي، ذلك أن الحر والعبد، النبيل والعامي، السيد والخادم، المعلم والصانع، وباختصار فإن المستغلين والمستغلين كانوا دائما في مواجهة محتدمة فانتظموا في صراع غير متقطع» (انجلز ك.، دت، صفحة 37، 38).

هذا الصراع هو صراع مادي في الأصل تطاول إلى صراع سياسي واقتصادي بأبعاد أيديولوجية انحنت منحنى آخر غير من سيرورة المجتمعات ومن خدماتها المتواصلة وأثر على الحياة العامة للمواطنين كعمال وكفاعلين اقتصاديين في مجتمعاتهم.

لا مناص من الانفصال عن العقل اللاهوتي والميتافيزيقي الذي يحمل الأفكار دون إخراجها إلى واقع عملي براغماتي أكثر ممارسة وأكثر انفعالا على الحياة البشرية، فذلك الفعل كما يرى "ماركس" هو عقلي مثالي كان لابد من استبداله بعقل أداتي إجرائي مادي يغوص في عالم الواقع الاقتصادي كبديل ملزم يحرك المجتمع نحو التقدم ويتخذ من المادة والحريات الملكية ورأس المال والسلع والخدمات سبيلا للوصول إلى غايات تعود على المنافع الخاصة والعامة بدلا من عقل جاف يتفلسف دونما تغيير، وذلك ما نلمسه في النظام الرأسمالي حسب "ماركس" فهو استغلالي بامتياز لكونه يفرض اللاعدالة ويقوض قيمة الاقتصاد ويعلي من قيمة الأرباح والإنتاج على القيم الذاتية للأفراد. « فمن الجدير أن نتساءل إن كان للاستغلال وفق الرؤية الماركسية دلالة أخلاقية، وهل يفترض الاستغلال حصول شخص على فائدة غير مشروعة على حساب شخص آخر؟ تمثل الروح التقليدية التي تفسر الاستغلال وفق معناه التقني فعلا غير عادل، على النحو التالي: [أنظر 214 : 1988 cohen]

1- العمل والعمل وحده هو مصدر كل قيمة.

2- يتسلم الرأسمالي قسطا من قيمة المنتج لذلك.

3- يتسلم العامل قيمة أقل من قيمة ما ينتجه.

4- يتسلم الرأسمالي جزءا من القيمة التي خلقها العامل لذلك.

5- العامل مستغل من قبل الرأسمالي» (كيملشكا، 2010، صفحة 232).

يهتدي بنا "ماركس" إلى حقيقة مفادها استغلالية النظام الرأسمالي للطبقة العمالية البسيطة وكيفية تجاوزها بالمال الفاسد لإحقاق قيمة مضافة يستغل فيها الأفراد وتنتهك فيها قيمهم من دون مراعاة لأية جوانب أخلاقية أو إنسانية أو مادية تخصهم

* رأس المال Capitalisme: هو ذلك التأسيس القاعدي لمختلف الثروات المالية والمادية، والتي من شأنها البحث عن أموال جديدة بأموال تشكل رأس المال الهدف منها الوصول إلى الأرباح بمختلف القيم المضافة.

وذاك يؤدي إلى تفاوت طبقي وإلى ظلم اجتماعي يكرس اللاعدالة في المجتمع الغربي العام . وعلى إثر ذلك نجد كارل ماركس يؤسس لوجود اقتصاد فعلي وهو ما يسميه "بالمادية الجدلية"* (le matérialisme. Dialictique) ويولي "ماركس" اهتماما بالغا بالتناقض الموجود بين الوعي والوجود وأساس العلاقة المادية بينهما.

يعرض لنا "ماركس" في خضم التناقضات الموجودة في المجتمع ذلك الصراع الأزلي الموجود بين المادة والوجود، ويؤكد ضرورة وجود المادة لتحقيق الوجود، بل وسيرورته واستمراريته على أساس يحتم التناقض والتعارض مما قد يفرض ضرورة وجود الجدل وهو دعامة أساسية لإحداث أي صراع طبقي . وفي ذلك يبين لنا ذلك في كتابه "رأس المال" بقوله: «أما بالنسبة لي فإنني أعتقد على العكس من هيغل أن حركة الفكر ما هي إلا انعكاس واقع العالم المادي على ذهن الإنسان ومترجمة على صورة أفكار» (السلام، 1999، الصفحات 237- 239).

ينتقد "ماركس" بذلك الفكر الهيغلي المؤمن بالفكرة لإحداث الوجود إلى المادة لإحداث الوجود. «فكذلك النظم الاجتماعية والآراء السياسية – في نظر "ماركس" – ليست وليدة الفكر، بل هي وليدة الحياة المادية. وأحداث التاريخ من حروب وثورات وقيام الدولة والأنظمة السياسية المختلفة فيها إنما تفسر على أساس العوامل الاقتصادية فقط» (إبراهيم، 2011، صفحة 1999).

يتحدد النظام الاقتصادي الماركسي على أساس مادي بحت، تلك المادة هي التي تحدث مختلف التغيرات بين البشر وبين العمال ووسائل العمل المتاحة في الأنظمة الاشتراكية الاجتماعية وهنا يبين "ماركس " وجود هيئات اقتصادية تشرف على السير الحسن للقوى الفاعلة بين وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج وفي ضرورة علاقات الإنتاج بين الطبقات والتي تحدد شروط وكيفيات الممارسة العملية للدخول في عالم الشغل حيث يقول : « لا يؤثر البشر خلال عملية الإنتاج على الطبيعة فقط، وإنما على بعضهم البعض أيضا، يتعذر عليهم أن ينتجوا إلى بتنسيق وتبادل النشاطات فيما بينهم وفق صورة محددة، فالإنتاج يقتضي منهم الدخول في علاقات اجتماعية ترسم لهم حدود نشاطهم الإنتاجي» (حاروش، 2012، صفحة 344).

يعكف "ماركس" إلى اهتمامه المتواصل لبناء علاقات جد تفاعلية ترتكز على الإنسان الذي له قاعدة مادية غير تهميشية. «فحسب تصور "ماركس" لا تشتمل مهمة الاشتراكية في التدمير الذاتي لعالم البورجوازية، ذلك أنه يتحتم عليها في نفس الوقت أن تكون المنفذ الشرعي للوصية ، والذي سيحافظ على قوى الإنتاج الرأسمالية ويخلصها من التناقضات ويواصل تطويرها. إن الأهمية المبنية في الحقيقة لقوى الإنتاج ومستوى الاتصالية التاريخية بين عالم البورجوازية والاشتراكية في نفس الوقت» (هابرماس، 2002، صفحة 221).

ينفي "ماركس" أن يكون الفرد الذات متماهيا في الحياة المادية بشكل مطلق، لكنه يؤسس لحياة مادية توافقية بين عوامل الإنتاج والمنتجين في آن واحد.

يتمظهر أصل الوجود الاجتماعي في التفاعلات والعلاقات البينذاتية التي تجمع الأفراد بالجماعات وفق هيكلة قانونية وتشريعية تجمعهم مما يتمخض عن ذلك وجود علاقات متشابكة أصلها الحاجات المادية والرغبات الذاتية من ذلك يصوغ لنا "ماركس" وجود مفهوم «التشكيلة الاجتماعية التي تعرف بأنها مجموعة من الظواهر والعمليات الاجتماعية يكمن في أساسها نوع من العلاقات الإنتاجية الاقتصادية بين الناس» (أفاناسييف، 1978).

*المادية الجدلية le matérialisme. Dialictique : يهتم الجدل المادي عند "ماركس" بمختلف القضايا الفلسفية ذات الأولوية المادية وهي فلسفة ماركسية قائمة بذاتها ، وبين الجدل المادي الماركسي والذي هو الآخر له علاقة بالوعى كما له علاقة بالوجود، وتولي في ذلك الماركسية أيضا أسبقية الوجود على الوعي ، وهي بالمفهوم العام تلك القوانين والضوابط المتناقضة المتصارعة المتضاربة الموجودة في العالم بين الطبقات في المجتمع الواحد وهي بدورها تؤدي إلى الصراع المادي القائم على أساس متفاوت .

يحتج "كارل ماركس" على النظام الاقتصادي الرأسمالي لما له من عيوب فادحة يستخلصها في تلك الثروات التي يؤسسها البورجوازيون على حساب الطبقات العاملة الفقيرة في المجتمع، بالإضافة إلى مختلف الأرباح بالنسبة لأرباب العمل والتي تعود على الزيادة في أوقات العمل للطبقة الكادحة مما يؤدي إلى استغلال ذاتي للأفراد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك مما يولد نوعا من الصراع الطبقي مما يحدث شرخا واسعا بين الفئات المجتمعية... «وينتهي هذا الصراع الطبقي بقيام ثورة عارمة تخرج فيها الأغلبية الساحقة (المسحوقة) من الشعب منتصرة ويدفن النظام الرأسمالي ويحل النظام الاشتراكي محله» (ليلية، 1971).

هذا النظام برؤية "ماركس" يضمن الحقوق الاجتماعية والمساواة السياسية والاقتصادية ويؤدي إلى فرص العمل ويحقق العدالة ويجمع الشركاء الاجتماعيين من خلال تجاوز النظرة المنفعية فهو يضمن التكافل الاجتماعي ويقضي على التفاوت الطبقي، وهنا نجد "ماركس" يعول على النظام الاشتراكي كبديل لابد منه إذ يرى أن «نمو التنظيم السياسي للطبقات الكادحة التي تعمل كقوة مزودة بالوعي الطبقي، وتبحث عن مصلحتها الحقيقية لا في النظام الرأسمالي، بل في نقيضه الاشتراكي» (ماركيوز هـ.، 1973، صفحة 8).

يسترسل "ماركس" الحديث عن النظام الاشتراكي ويولي اهتماما للطبقة البروليتارية فيه باعتبارها دعامة أساسية لإنتاج يقتضي حاجات المجتمع في السوق الداخلية أو الخارجية ويحقق الاكتفاء في مناصب الشغل ويهدف إلى المبادرات الاجتماعية القيمة لذا «سيكون حاملو هذا التحول هم الطبقة البروليتارية»(kak, 1963, p. 86) -.

ركز "ماركس" على الصراع المادي كجدل قائم فرأى «بأن التاريخ البشري بمجمله ما هو إلا إنتاج صراع الطبقات».

حينما كان للصراع الطبقي قوته الضاربة كان لابد على "كارل ماركس" وصديقه فريديريك إنجلز [*] Fridirich Englis 1820- 1895م أن ينظر بعين العطف على المجتمعات المسلوبة والفقيرة في ظل الثورات الدائرة آنذاك، فالاقتصاد هو تحقيق المكاسب المادية للبشرية والتوزيع العادل للصادرات والواردات «فلقد كانت القيمة وتوزيع الأسعار، ومن يحصل على الإيرادات- هما ثاني القضايا الأساسية لعلم الاقتصاد التي تصدى لها آدم سميث، وهي القضايا التي مازالت باقية كاقتصاد جزئي في الكتب المدرية حتى يومنا هذا، وكان سميث في تحديده لها يبين المسألتين لعكس فهمه لذلك الأمر» (جالبيرت، 2000، صفحة 78).

تكمن ردود الأفعال المتوالية للفلسفة الماركسية في النسق الاقتصادي على أنها فلسفة مادية بامتياز تلجأ إلى تغيير الصراع من صراع فكري متقوقع إلى صراع مادي واقعي يطفو على العلاقات الاجتماعية بإحداث القطيعة مع ملاك رؤوس الأموال وأصحاب الاستغلال والبورجوازيين، فلقد سار "ماركس" «ووضع لنفسه هدفا وهو ترميم الإنسان، حيث يكتشف المسؤولين العينيين الذين تسببوا في هذا الشقاء البشري، فنتج عنه الأفكار التي تولد تلك الأمور، وأبعد من ذلك أيضا المجموعات البشرية التي تحمل تلك الأفكار، يكفي إذن استبعادها لتحدث القطيعة مع الأوضاع الإنسانية الحاضرة» (ديلسول، 1994، صفحة 10، 11).

تبدو الدولة في النظام الاقتصادي الاشتراكي الماركسي هي صاحبة الفصل في القرارات الوضعية التي تستخدمها في المجتمع باعتبارها المسؤولة عن أي تطاول أو فساد في المؤسسات الناشئة أو في الأراضي الفلاحية التي يتم توزيعها عبرها، وبما أن طبيعة الأنظمة الاستبدادية السائدة فرضت وجود أنظمة تعسفية كانت مصالحها العليا فوق المصالح الوطنية والمجتمعية فكان الفساد المالي والسياسي والاقتصادي وهو يرجع إلى فساد منظومة الحكم السياسي في الأصل، هنا نجد "ماركس" يقول: «إذا ما أسقطت البروليتاريا السلطة السياسية للبورجوازية فسيكون انتصارها عابرا، وسيكون لفترة في خدمة

[*] فريديريك إنجلز Fridirich Englis: من مواليد 28 نوفمبر 1820 ببروسيا ويعتبر أحد الفلاسفة الكبار والمنظرين الاقتصاديين إلى جانب ماركس في السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع، أصدر مع ماركس البيان الشيوعي 1948، توفي 1895.

الثورة البورجوازية، طالما أن الظروف المادية التي تحتم إزالة نمط الإنتاج البورجوازي، وبالتالي الإضافة النهائية لسلطة البورجوازية السياسية، لم تتوفر بعد في مجرى التاريخ وحركته» (المحمداوي، 2015، صفحة 180).

لم يكن بوسع "كارل ماركس" أن يتجه صوب (المادية الجدلية) لولا أنها ترتكز على الصراع الدائم بين الطبقات والذي رآه أساسا في النظام الرأسمالي البورجوازي، مما كان لزاما أن ينظر بعين العدالة إلى نظام بديل هو النظام الاشتراكي الاجتماعي الذي منه تنطلق الحياة الاجتماعية فنجد "ماركس" يقول: «إن ما يميز الشيوعية ليس القضاء على الملكية بشكل عام، بل إلغاء الملكية البورجوازية» (انجلز ك.، دت، صفحة 29).

سبيل ذلك إلى إحقاق النفي الاقتصادي للنظام الرأسمالي الهجين هو التوجه إلى نظام عملي يخلو من السيطرة والاحتقان وحب التملك والجشاعة.

وهنا نجد «أن فكرة "ماركس" في هذا المجال تؤول إلى أن طبيعة العمال الذين تجمعوا في مقرات العمل وأطلعوا على حالاتهم البيئية وتناقشوا مع بعضهم خلال هذا التجمع فنمى فيهم الوعي والتنظيم وعدم قبولهم بالتالي مواصلة العيش في ظل هذه الظروف والحالة المزرية، فإنهم يقومون بثورة للإطاحة بالحكومات الرأسمالية وتغيير النظام وأساليبه» (حاروش، 2012، صفحة 346).

يرى "ماركس" أن الإنسان مثله مثل الطبيعة يتغير بفعل عوامل ذاتية وموضوعية ويكتسي في ذلك علاقات تحتوي على العمل من أجل الإشباع المادي لحياته الخاصة إذ «يحتوي العالم الذي نحن بمحتواه عنصرين هامين هما الطبيعة وما فيها والإنسان ونجد بين هذين العنصرين اتحاد يكون جدليا في صميمه، وبهذا لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق الرقي والنمو دون أن يحققه هذا الثاني القابل للتجزئة، والذي يحيلنا إليه العمل والإنتاج» (بركات، دت، صفحة 13).

يستلهم الإنسان حاجته من الطبيعة باعتبارها مصدر أرزاقه وتفاعلاته ووجوده، وذلك ما يجعل العمل ضرورة لابد منها للوصول إلى السعادة الذاتية أو المادية، لكن طبيعة العمل وعوامله الاجتماعية والبيئية التي تحيط بالعمال هي التي جعلت من "كارل ماركس" ينتفض وهنا نجده «قد تأثر ومن معه بالأوضاع الاجتماعية البيئية مع تطور الثورة الصناعية وتراكم الإنتاج ازدادت الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين فئة مستغلة من أرباب العمل، وبين فئة ضعيفة وفقيرة، ولكنها كثيرة العدد، فوجدت الماركسية أنه لابد من الغير الاجتماعي إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال الثورة. إنها الثورة الاشتراكية الناشئة عن الصراع الطبقي بين الرأسمالية الصناعية أو البورجوازية، والبروليتاريا العمالية Prolitaria» (حسين، 2012، صفحة 118).

3. السياسة عند "كارل ماركس" Politique pour karl marx**:** في حقيقة الأمر لا نستطيع فصل الاقتصاد عن السياسة في الفلسفة الماركسية Marxism نظرا لارتباطهما الوثيق ببعضهما البعض، وبما أن ماركس متشبع بالفكر الهيغلي خاصة ما تعلق منه بالجوانب السياسية وعلى رأسها مفهوم الدولة وعلاقتها بالسيادة والديمقراطية ومختلف الأنظمة السياسية. «إن النظرية الماركسية هي تصور شامل للعالم، فهي فلسفة واقتصاد سياسي وعلم اجتماع، بالإضافة إلى ذلك فهي مذهب يهدف إلى تفسير العالم مما جعلها فلسفة العمل، أي فلسفة الخير الاجتماعي للبشر في تعاملهم مع الطبيعة والتاريخ وبالتالي مع السياسة» (حاروش، 2012، صفحة 339).

توطيد العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ليس وليد الصدفة وإنما هو ضرورة لابد منها، فالنهوض الاقتصادي يعطي دفعا قويا لدور الدولة الفعال على المستوى العالمي وفي المجتمع. وهنا نستدل بما تراه المنظرة الألمانية "حنة أرندت" Hannah Arendt (1906- 1975م) حول علاقة السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية والمبادئ والأهداف المشتركة بينهما محليا ودوليا. حيث تقول: «إن العلاقة بين الثروة والحكم في بلد من البلدان... وإن الشبهة بأن السلطة السياسية تتبع ببساطة السلطة الاقتصادية، وأخيرا فإن الاستنتاج بأن المصلحة هي القوة الدافعة وراء الصراع السياسي بكل أشكاله. كل هذه الأمور هي بالطبع ليس من اختراع ماركس... ولذا أردنا أن نلوم مفكرا بعينه عن رأيه المادي في التاريخ، فعلينا الرجوع إلى أرسطو

Aristote (348ق م- 322ق م) الذي كان أول من قال: إن المصلحة التي هي مفيدة لشخص أو لمجموعة الناس، هي الحاكم في الأمور السياسية، وينبغي أن تكون كذلك» (أرندت، 2008، صفحة 28، 29).

تبنى بذلك السياسة والاقتصاد بمنظور مصلحاتي يخدم المواطنين والدولة في إطار من العلاقات المحترمة، إلا أن النظام الرأسمالي حسب ماركس كان له ظلم سياسي وصل درجة الاستغلال والحط من شأن الطبقات العامة واستخدامها كوسائل للوصول إلى الاقتصاد السياسي عبر العنف والقوة والاستلاب هنا يبدو أن "ماركس" «قد أحدث نقطة تحول حيث فسر المسألة الاجتماعية بوصفها قوة سياسية مغيبة بالاستغلال، أي أن الفقر هو نتيجة للاستغلال الذي تمارسه طبقة حاكمة شكلت وسائل القوة والعنف» (مهنانة، 2012، صفحة 121).

يدعو "ماركس" إلى عدم استغلال الطبقات الهشة باسم السلطة السياسية تحت جبروت القانون بأهداف سياسية مفبركة ظاهرها الحفاظ على المصلحة العامة وباطنها الاستغلال المقنن للفئات الشعبية المقهورة بنية الوصول إلى أهداف مادية باسم حكم الدولة.

3. 1. الدولة بين الفعل السياسي والأثر الاقتصادي عند "كارل ماركس": لقد كان مفهوم الدولة رديف مفهوم الاشتراكية الماركسية إذ كان لدى الدولة ملكية الأراضي وملكية الإنسان في حد ذاته وانتشرت البيروقراطية كما انتشرت العبودية والطغيان وهنا «فلقد وجد ماركس نفسه بالنتيجة إزاء نموذج اجتماعي تكون الدولة فيه كل شيء، إلا أن مفهوم الطبقة لم تكن له فاعليته ثم إن الملكية الخاصة لم تكن موجودة بالفعل ، إذ كانت الدولة هي المالكة الفعلية للأرض التي تهبها للفلاحين بطريقة استنسابية مما يعني أنها كانت قادرة على استعادتها وعلى إعادة توزيعها بالطريقة التي تريثتها» (ديلسول، 1994، صفحة 12).

من الطبيعي أن تكون الدولة هي إحدى ركائز العدالة الاجتماعية بين الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين لأنها تملك الوسائل المادية والبشرية والمالية والبنوك والخدمات وأنظمة الاتصالات وتسيطر على المشاريع التركيبية والتمويلية، فلأجل خلق ديمقراطية فعلية بمنظور ماركسي كان لزاما على الأنظمة البروليتارية أن تخلق نوعا من التناسق العفوي والعملي بإشراك الجماعات الضاغطة والاندماج في العمل الجماعي المشترك تحت تسيير الدولة ومشاركتها ودعمها. وهنا تتفاعل الدولة في المجال العام «إذ لا يمكن إلغاء الدولة، ... ولا يمكن لها أن تضمحل، إلا في مجتمع لا تسيطر عليه مدة استخدام قوة العمال بل تطور الفرد الاجتماعي، وتطور قدراته على السيطرة وعلى إدراك الطبيعة، ومن ضمنها الطبيعة الاجتماعية. وما إن يصبح المنتجون غير مجبرين على مبادلة المنتوجات كسلع، وعندما لا يقدم توزيع الوظائف الاجتماعية العامة مجالا للاستغلال والهيمنة، عند ذاك تنتهي السياسة الخالصة. وتحل مكانها ممارسة جديدة للسياسة المركزة على تطوير علاقات إنتاج جديدة» (المحمداوي، 2015، صفحة 180).

يفهم من ذلك أن العمل السياسي لا يتعدى العمل الاقتصادي، بل هو أساسه في التطور والتقدم وهيكلة الدولة كما يصف "ماركس" هي الدولة والنظام السياسي بحيث لا يمكنهما تجاوز الدين، باعتبار الدين إحدى طرق الدولة للوصول إلى البناء العملي في الذات الإنسانية إلا أنه استوجب على الدولة في الشق السياسي أن تتقيد بالدين لعلاقة الدولة بالشؤون الدنيوية. يقول "ماركس" «إن الإنسان لم يحرر من الدين وإنما حصل على الحرية الدينية، لم يحرر من الملكية وإنما حصل على حرية الملكية، لم يحرر من أنانيته المهنية، وإنما حصل على حريته المهنية» (المحمداوي، 2015، صفحة 181).

تجدر الإشارة هنا إلى أن "ماركس" يربط العلاقة بين الفعل السياسي والفعل الاقتصادي ووجود الفعل الدني بينهما كركيزة فرضت قوة التحرر الإنساني بالضرورة.

يربط "ماركس" مفهوم الدولة بالسيادة والديمقراطية، فالدولة هي التي تحمل المكونات الأساسية للمجتمع المدني، وتعطي أحقية الملكيات وتحافظ على النظام العام. «إلا أن "ماركس" يضيف في نهاية دراسته، حتى ولو كانت الدولة دولة ديمقراطية، فإن الموقف لن يتبدل تبدلا أساسيا. ذلك أن كل سيادة تعرف أن يكون هنالك سلطة وحكم لابد من ممارستهما، وبالتالي

تناقضات وصراعات، والحال لا يمكن أن تناط هذه السلطة بكل واحد بصورة فردية. إنها توكل إلى أحد ما أو إلى جهاز خارج الأجزاء أو ما يعد نفسه كذلك» (توشار، 2010، صفحة 810، 811).

يتحكم بذلك في وجود السلطة السياسية عند "ماركس" وجود الدولة الفعلي الذي هو من صنع أجهزة سلطوية معينة تحافظ على كيانه واستقلاليته في النفوذ السياسي وحتى أدواره المنوطة به على مستوى المجتمع المدني والعلاقات الدولية وفي ذلك يجب أن يتحقق شرطان حسب "ماركس" وهما:

«1- أن لا يكون الحاكم صاحب السيادة شيئا مجردا، بل أن يتطابق تطابقا واقعيا مع المجتمع الواقعي كله (هذه هي نهاية الدولة).

2- وأن لا يكون الحاكم صاحب السيادة هذا كائنا اختباريا خاصا (ملك أو جمعية)، إلا أنه طالما أن الخصوصية تميز العلاقات الاجتماعية الواقعية، ومادام الصراع موجودا، فإن سيادة كل دولة تكون دائما خاصة ولا تكون الدولة الدائرة الكلية التي تزعم بأنها كذلك فهي تتأثر بخصوصية مزدوجة تجعلها ترتيبية:

- خصوصية الفئة الاجتماعية التي تسيطر عليها إزاء الفئات الأخرى.
- والخصوصية التي تجعلها خارج الحياة الاجتماعية الواقعية في تطلعها إلى التوفيق» (توشار، 2010، صفحة 811).

يضع "ماركس" الدولة كركيزة لابد منها لبناء النظام الشيوعي الاشتراكي لأنها تحافظ على وجوده باسم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتسعى إلى المحافظة على الطبقات الفقيرة والكادحة وإعادة إدماجها إلى الحياة العملية وفقا لمبدأ عدم إلغاء الغير ووفقا لما تقتضيه السيرورة التاريخية للاقتصاد. هنا يرى "ماركس" «بأن الطبقات تكون موجودة متى ما كانت علاقات الإنتاج منطوية على تقسيم متمايز في العمل، هذا التمايز يمكن لأقلية ما أن تضع يدها على فيض الإنتاج وبالتالي ستدخل في علاقة استغلالية مع جمهور المنتجين العريض» (غيدنز، 2009، صفحة 81).

3. 2. المجتمع المدني بين السياسة والاقتصاد عند "كارل ماركس": من العبث أن نفصل العلاقة السياسية عن العلاقة الاجتماعية لأن هنالك صراع طبقي أساسه الثروة بين الطبقة البورجوازية* (Bourgeoisie) والبروليتارية** (le prolétariat) أساسها قيمة العمل وقيمة الاستغلال، وبما أن الدولة هي المتحكمة في مركزية القرار السياسي فبالضرورة تتحكم في القرار الاقتصادي، وهنالك علاقة بل وصراع بين الملاك والمنتجين ونزاع دائم حول أحقية العمل وأحقية الاستغلال ويبين "ماركس" دور الدولة والمجتمع في الحياة العملية والعمالية فنجده يقول: «يدخل الناس أثناء عملية الإنتاج في علاقات محددة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، تلك هي علاقات الإنتاج، وهي تتطابق مع قواهم المنتجة، ومجموع علاقات الإنتاج هذا يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه (بناء فوقي) حقوقي وسياسي تطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي» (ماركس، دت، صفحة 7، 8).

يعود الماركسيون الاشتراكيون إلى المساواة الاجتماعية التي تحقق بدورها المساواة السياسية، فالديمقراطية الاشتراكية تجلت في عدالة التوزيع الاجتماعي للثروة وحققت الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ورأبت الصدع بين الطبقات العمالية، ذلك ما أدى بها إلى تجاوز المساواة أو الديمقراطية السياسية الليبيرالية التي كانت تغذي النزعة الفردانية*** (Individualisme)، وتخلق نوعا من اللاعدالة الاجتماعية، إلا أن البعض من المفكرين «لا يوافق على وجود اختلاف كبير بين الديمقراطية

---

* البورجوازية Bourgeoisie : هيث تلك الطبقة الغنية من فئة المجتمع وهي تتحكم فيه عبر رؤوس الأموال الموجودة لديها، ومن وراء ذلك تسيطر على الدولة وعلى الاقتصاد معا.

** البروليتارية le prolétariat : مصطلح حديث النشأة ظهر في القرن التاسع عشر للميلاد مع كارل ماركس، ومعناه تلك الطبقة الضعيفة الفقيرة الكادحة التي لا تملك رؤوس الأموال وليس لديها وسائل الإنتاج وتسعى إلى التموقع في المجتمع خاصة في الحياة الاقتصادية منه.

*** الفردانية Individualisme : هي تلك الحالات أو الأحوال التي يكون عليها الفرد والتي تمس جوانبه النفسية أو الذاتية، ويكون فيها محررا وأكثر استقلالية بأفكاره وأهدافه، ولها علاقة بالجوانب المجتمعية لما للفرد من علاقة بالمجتمع ومختلف مكوناته الإثنية والثقافية وحتى الهووية منها.

الاشتراكية والديمقراطية الليبيرالية اليسارية. (فراولز) نفسه يقول أن تصوره للعدالة يمكن أن يوصف كليبيرالي يساري أو كتصور ديمقراطي اشتراكي. [: a 1993 Rawls 416] كما أن العديد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية تستشهد صراحة بجون راولز John rawls (1921- 2002) عند بلورة أرضياتها السياسية وعند الدفاع عنها. وفي العديد من الحالات تبدو الاشتراكية الديمقراطية والليبيرالية المساواتية مصطلحات للتعبير في جوهر ذات الأفكار مع تفضيل المفكرين الأوروبيين التعبير الأول والأمريكيين الشماليين الثاني» (كيملشكا، 2010، صفحة 254، 255).

يحذو الفيلسوف والمفكر الألماني (يورغن هابرماس) yurgen Hapermas (1929م) حذو "ماركس" للتعبير عن النموذج الاقتصادي الاجتماعي ودوره في المساواة السياسية القائمة على أساس التوزيع العادل بغية تحقيق نوع من الديمقراطية المساواتية بأنموذج ضبط سياسي تتحكم فيه إرادة الدولة وهنا يرى أنه «بالنسبة لدولة الرعاية باعتبارها دولة اجتماعية، فإنها تتميز أساسا بكونها دولة ضابطة، فوظيفة الضبط هذه هي التي تمكنها من تحقيق العدالة الاجتماعية، أي تحقيق توزيع عادل للثروات الجماعية، مما يتطلب ملاءمة القوانين الموجودة مع الحاجات المادية، بل خلق نوع جديد من الحقوق. كنتيجة لذلك أصبحت الدولة تمارس وظيفة تأويل النسق القانوني، وذلك بتفضيلها لمفهوم معين للعدالة السياسية، ونعني به هنا العدالة التوزيعية (La justice distributive)» (البلواني، 2014، صفحة 118، 119).

وهنا لا يمكن الإتيان بالقانون إلا على واقع عملي يتعامل معه المتعاملون الاقتصاديون والاجتماعيون بصفة واقعية. «فالترخيص القانوني بالقيام أو بعدم القيام بشيء لا قيمة له في غياب حرية محققة على أرض الواقع، بتفسير آخر في غياب الإمكانية الفعلية للقيام باختيار معين من ضمن اختيارات متعددة متاحة» ((R)، 1986، صفحة 456).

4. مناقشة النتائج:

ينظر الماركسيون إلى قوانين الدولة أو السلطة السياسية كحل رجعي لإقامة توافقات تشرعن العملية الاقتصادية اجتماعيا من خلال سيادة القوانين وفق خصوصية الملكية أو الجمعية أو الفئات التي تستخدم مصالح المجتمع، ومن ورائها مصالح الدولة في جانبها السياسي. «فالدولة هي مؤسسة المجتمع المدني، ولا تنفصل عنه، فالإخفاقات الظاهرة للدولة الليبيرالية الديمقراطية ليست ناجمة إذن عن أسباب عرضية أو خارجية عنها ذاتها وعن النظام الاقتصادي الذي هي نتاجه (سوء نية الموظفين، ارتكابات الخونة والمشبوهين، غياب الإحسان، القوانين الطبيعية...الخ) فليست مبادئ دولة العصر القديم شيئا آخر غير مبادئ النظام الاقتصادي الاجتماعي للسوق، وليست مبادئ وإخفاقات المجتمع البورجوازي. فوجود الدولة ووجود العبودية لا يفترقان» (توشار، 2010، صفحة 813).

إن الدولة هي ذلك الكل المركب بين المجتمع المدني والطبقات العمالية البروليتارية والنقابات والعلاقات السياسية النافذة في السلطة السياسية التي هي محور أي صراع أو اصطدام بين الدولة والملاك والثروة والمال العام وهي في الوقت ذاته تحافظ على النظام الاجتماعي الاشتراكي كعملية منظمة لهذا التوافق بالشكل العام، وهنا يرجع بنا "مالك بن نبي" (1905- 1973م) إلى تفسير الحضارة الشيوعية. «فكل هذه الحضارات- المعاصرة لنا- قد شكلت تركيبها المتآلف الأصلي للإنسان، والتراب، والزمن، في مهد فكرة دينية، وإذا اقتضى الأمر أن تصدر حكما بشأن المجتمع الذي هو بصدد التشييد حاليا باعتبار الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، شكلا من الحضارة- نجد أن تكوينه ونموه يفسران بالطريقة نفسها» (العويسي، 2012، صفحة 247).

لا يكون للماركسية الاشتراكية السياسية وجود إلا إذا كان لها علاقة بالإنسان الذات الذي يحافظ على كيانه وجسده السياسي للانصهار في الملكية المتاحة والتحرر من العبودية ومن الأنظمة السياسية البائدة ذات الاستغلال السياسي المفرط للفردانية، وهنا لا يمكن فصل الوسائط الدينية على الوسائط السياسية الماركسية. «فمن وجهة النظر التاريخية ينبغي علينا ملاحظة أن الأفكار الماركسية قد استخدمت لمفهومها واكتمالها البنية التحتية (L'instructure) والمفاهيمية المسيحية للإنسان التي تحول إنجيل يسوع المسيح إلى إنجيل لـ"ماركس"، وجميع المطامح التوافقية إلى ملكوت الرب الإله إلى مطامح متشيئة بالفردوس الأرضي» (العويسي، 2012، صفحة 247، 248).

ومن هنا ينتقد "ماركس" دور الدين باعتباره حجة البورجوازيين في النظام الليبيرالي الرأسمالي للسيطرة على الكنيسة المسيحية خدمة للمصالح الفردية لهم، وبذلك يستدل "ماركس" «على أن الأنانية هي سمة المجتمع البورجوازي وهو سيحتفظ بالدين حتى لو توفر النقد والتحرر السياسي من الدين، فهو سيحتفظ به تحت نفس العنوان في داخل بنية المجتمع، ومن هنا كان تصريح ماركس بضرورة معالجته وإقالته من روح المجتمع وجذوره. كذلك سيناقش "ماركس" مفهوم حقوق الإنسان بوصفه المعالجة الخاطئة الأنانية للتحرر السياسي» (المحمداوي، 2015، صفحة 182).

من ذلك يمكن القول أن السلطة السياسية في النظام الاشتراكي الماركسي لها صلة وثيقة بحقوق الإنسان والمواطنة للمحافظة على روح الدين، ولا يكون ذلك حسب ماركس إلا بالابتعاد عن المجتمع الرأسمالي البورجوازي المنافي لأية حرية سياسية تخدم الذات والمجتمع.

5. خاتمة

خلاصة القول أن كل الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة والمعاصرة بينت بأن ثنائية الاقتصاد والسياسة في الفلسفة الماركسية، لازالت قائمة إلى حد الآن في مختلف دول العالم واقتصاداتها، لاسيما تلك التي ورثت نظاما اقتصاديا اشتراكيا اجتماعيا كحال بعض الدول الإفريقية والآسيوية وبعض دول شرق أوروبا، ومعنى ذلك أن النزعة الماركسية لاقت تجاوبا كبيرا باعتبارها نزعة مادية بامتياز زاوجت بين الديمقراطية السياسية الاجتماعية والنظام الاشتراكي الاجتماعي والذي حقق نوعا من العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، وحافظ على هيكلة الدولة ومركزية التسيير في الاقتصاد الموجه.

فما من شك أن الحركات التحررية التي سايرت التوجه الاشتراكي دعت إلى دمقرطة السياسة بالمحافظة على السيادة الوطنية ومن ورائها السيادة الاقتصادية، فالصراع الموجود بين الدول والشعوب كان صراها ماديا وطبقيا حاول طمس الهوية بخصخصة المؤسسات الاقتصادية وتشجيع النزعة الفردانية في الأنظمة الليبيرالية الرأسمالية، التي ولدت بورجوازية جوفاء وخلقت نوعا من التشوه الذاتي للإنسان ككائن مادي يخلو من أية نزعة روحية أو دينية أو أخلاقية بجعله يتعالى عن بني البشر ببسط هيمنته المادية.

وللوصول إلى اقتصاد مستقبلي واعد بحلول عقلانية ومنطقية يكون لزاما على الاقتصاد الاشتراكي الاجتماعي الماركسي أن يكون اقتصادا سياسيا عادلا بفعل إحقاق المساواة التوزيعية الاجتماعية وكذا الفردية بنظرة أكثر عقلانية تصاحبها الأخلاق والمنطق وتتماهى في الكيان السياسي أو السلطة السياسية باحتواء الشعوب والطبقات المستضعفة، وذلك هو مبدأ الماركسية لتحقيق الأمن السياسي والاكتفاء الذاتي اقتصاديا وسياسيا بضم الفرد في المجتمع والدولة في السلطة السياسة مع الاندماج في الفضاء العام بإشراك المجتمع المدني لنصل إلى عصرنة الدولة وأخلقتها بفعل العدالة الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي دافع عليها ماركس وحاول أن ينظر لها دوليا تحت ما يسمى بالاشتراكية الاجتماعية وهو ما كان خيارا ضروريا أخرج مختلف الشعوب والمجتمعات إلى سبيل الاقتصاد المتميز فكان اقتصادا يحمي الحقوق والحريات ويساوي في درجة التوزيع بين الأفراد والجماعات متجاوزا في ذلك الأنظمة التقليدية الإقطاعية أو الرأسمالية التي كان منها وجود الطبقية، فلا سبيل إذن بمنظور "ماركس" إلا اتباع الاقتصاد الاجتماعي المنطوي تحت سير الدولة ومؤسساتها للحيلولة دون الوصول إلى الفوضى والعبث، فكان النظام الاقتصادي الاشتراكي قد حقق عدالة سياسية واقتصادية بمفهومها العام.

- قائمة المراجع :

1) إبراهيم مصطفى إبراهيم: من كانط إلى دينوقييه، ج2، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2011.
2) أحمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة اليونانية الإسلامية العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط1، 1999.
3) أفاناسييف: أسس الفلسفة الماركسية، تر: عبد الرزاق الصافي، منشورات الطريق الجديد، ط4، 1978.
4) آلان تورين: نقد الحداثة، ترجمة عبد السلام الطويل ، مراجعة : محمد سبيلا، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2010.

5) أنطوني غيدنز: الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009.
6) أيمن فتحي الحجاوي: ابن خلدون والمادية التاريخية، المؤتمر العلمي الدولي، ابن خلدون علامة الشرق والغرب، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، تشرين الأول، 2012 ، https://scholar.najah.edu.
7) توم بوتومور: مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعد هجرس، مراجعة: محمد حافظ دياب، دار أديا، بنغازي، ليبيا، ط2، 2011.
8) جورج بولتر، شعبان بركات: أصول الفلسفة الماركسية، منشورات المكتبة المعربة، بيروت، لبنان، ج2، (دط)، (دت).
9) جون توشار: تاريخ الأفكار السياسية، الاشتراكية – القومية- السلفية، ج3، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2010.
10) جون كنيث جالبيرت: تاريخ الفكر الاقتصادي في الماضي صورة الحاضر، تر: أحمد فؤاد، مر: إسماعيل صبري عبد الله، الكويت، 2000.
11) حنة أرندت: في الثورة، تر: عطا عبد الوهاب، مر: رامز بورسلان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
12) شانتال ميلون ديلسول: الأفكار السياسية في القرن العشرين، تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
13) عادل البلواني: النظرية السياسية لهابرماس، الحداثة والديمقراطية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014.
14) عبد الله بن حمد العويسي: مالك بن نبي حياته وفكره، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
15) عدنان السيد حسين: تطور الفكر السياسي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 2012.
16) علي عبود المحمداوي: الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن، وخوض في ما ينبغي للعيش معا، دار الروافد الثقافية، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
17) علي عبود المحمداوي، إسماعيل مهنانة، مدرسة فرانكفورت النقدية، جدل التحرر والتواصل والاعتراف، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
18) كارل ماركس- فردريك انجلز: الأيديولوجية الألمانية، ترجمة :فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، سوريا، 1976.
19) كارل ماركس- فريديريك انجلز - البيان الشيوعي، منشورات دار الجمل.
20) كارل ماركس: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، مختارات ماركس – انجلز، ج2، دار التقدم، موسكو.
21) كارل ماركس: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، مختارات ماركس- انجلز، ج2، دار التقدم، موسكو.
22) مجموعة مؤلفين: الفلسفة الألمانية والفتوحات النقدية، قراءات في استراتيجيات النقد والتجاوز، إشراف وتحرير، سمير بلكفيف، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2014.
23) محمد كامل ليلية: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، 1971.
24) مصطفى حسن النشار: فلسفة التاريخ معناها ونشأتها وأهم مذاهبها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
25) نور الدين حاروش: تاريخ الفكر السياسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012.
26) هربرت ماركيوز: الماركسية السوفياتية، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1973.
27) هنري لوفافر: كارل ماركس، محمد عيساني، دار بيروت، للطباعة والنشر، 1972.
28) ويل كيملشكا: مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2010، ص217.
29) يورغن هابر ماس: بعد ماركس، ترجمة محمد سبيلا، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2002.

قائمة المراجع الأجنبية:

1) ALL=EXY (R), théorie der Gunder, hte, baden- baden, 1985, francfort- sur- le- Main, suhr.kamps, 1986.
2) Eugen. Kamen kak : the Ethical Foundations of. Marvism, London, 1963.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. بلقاسم بن شعيب ، (2022)، **ثنائية الاقتصاد والسياسة في فلسفة كارل ماركس** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14(01)/ 2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 197-210).